Journal of Azzaytuna University (JAZU)
JAZU Homepage: https://azzujournal.azu.edu.ly
ISSN (Print):2523-1006, ISSN (Online): 3105-4420 DOI: 10.35778/k438m772

أثر الإنفاق التنموي على نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2000– 2019)

مصطفى مفتاح كريدلة[1]* وسام ابراهيم عواز [2]
[1،2]استاذ مشارك في الاقتصاد ، بكلية الاقتصاد والتجارة ،الخمس، جامعة المرقب
wiawas@elmergib.edu.ly[1], ametelawi@elmergib.edu.ly[2]

المؤلف المرسل: (*)

تاريخ النشر : 31 مارس 2026

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق التنموي (الاستثماري) والناتج المحلي الإجمالي النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2019. ينبع اهتمام الدراسة من كون الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل شبه كلي على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي للدخل القومي ولتمويل خطط التنمية.

ABSTRACT: This study aims to analyze and measure the relationship between development (investment) spending and oil GDP in the Libyan economy during the period from 2000 to 2019. The study's interest stems from the fact that the Libyan economy is a rentier economy that depends almost entirely on oil exports as a main source of national income and to finance development plans.

المقدمة:

يعتبر قطاع النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث يساهم بالجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للدولة، وفي ظل السعي نحو تحقيق استقرار اقتصادي مستدام، يبرز الإنفاق التنموي الاستثماري كأداة مالية أساسية تهدف إلى تطوير البنية التحتية للحقول النفطية، وتحديث تقنيات الاستخراج، وزيادة القدرات الإنتاجية ومع ذلك واجه الاقتصاد الليبي خلال العقود الأخيرة تحديات جمّة أدت إلى تذبذب مستويات الإنفاق العام، مما أثر بشكل مباشر على أداء قطاع النفط

ولقد ادركت الدولة الليبية اهمية تحويل النفط إلى صناعة قائمة في حد ذاتها وعليه قامت بالإنفاق على قطاع النفط بهدف تنويع مصادر الدخل من نفس القطاع، عن طريق تصنيع بعض المشتقات النفطية وتصديرها إلى الاسواق العالمية بدلا من تصدير النفط الخام، ونجحت الدولة الليبية في انشاء مجمعات صناعية ضخمة وأهمها مجمع رأس الانوف ومجمع البريقة ومجمع ابوكماش التي استطاعت أن تدمج قطاع النفط بشكل أوسع مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال شبكة من الصناعات والنشاطات المتكاملة مثل صناعة التكرير وصناعة البتروكيماويات والصناعات الكيماوية وهذه الصناعات ينتج عنها صناعات أخرى صغيره ومتوسطة مثل صناعة البواسير وخزنات المياه وغيرها من الصناعات الاخرى.

 This is an open access article under the CC BY-SA license.

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة في التساؤل حول مدى كفاءة الإنفاق التنموي الموجه لقطاع النفط في زيادة معدلات الإنتاج والناتج، خاصة في ظل التقلبات السياسية والأمنية.

فرضية الدراسة:

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإنفاق التنموي على حجم الناتج النفطي في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تكمن في تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تخصيص الموارد المالية لتحقيق استدامة في الإنتاج النفطي.

أهداف الدراسة:

أ- تحليل تطور الإنفاق التنموي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

ب- قياس مدى استجابة الناتج النفطي للتغيرات في حجم الإنفاق التنموي.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الوصفي من خلال تحليل بعض المؤشرات والبيانات التي تم الحصول عليها من النشرات والتقارير الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

دراسة (الورشفاني و الفارسي، 2020) بعنوان " الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014 " هدفت الدراسة لقياس أثر الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي لليبيا، وهل هذا الانفاق ساهم في تحقيق تنمية اقتصاديه حقيقية، وذلك من خلال التعرف على طبيعة الاقتصاد الليبي وتطور الانفاق العام ومن ثم قياس اثر الانفاق على الناتج الإجمالي، خلال النتائج تبين وجود علاقة موجبة ما بين الناتج الإجمالي وحجم الانفاق, ولكن نتيجة للنهج الاشتراكي المتبع في الدولة وكذلك عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للفترة منذ العام 2011م حتى الان, وما صاحباها من توسع في الانفاق التسييري على حساب الانفاق التنموي , والصراعات المسلحة وما صاحبه من دمار للمقدرات المادية , لم يستطع القائمون على الاقتصاد من تغيير نمط الاقتصاد الريعي ولا إحلال تنمية حقيقية تخلق بنى تحتية لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية .وضل الاقتصاد الليبي رهينة لأسعار النفط وتقلباتها.

ودراسة (مداني، 2017) بعنوان " أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 " تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية

الكلية في الجزائر، وتركزت الد راسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والصناعات ولهذا الغرض تم استخدام أسلوب أشعة الانحدار الذاتي VAR وبيانات سنوية تغطي الفترة خلال 1980-2014. وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الكلية المختارة باستعمال سببية جرانجر وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق الحكومي.

ودراسة (الغناي، 2015) بعنوان " اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009)" وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدي تأثير الإنفاق العام في النمو ، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق العام أدى الي الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وان هذه الزيادة في الإنفاق العام كان لها اثر ايجابي علي معدلات النمو.

ودراسة (ابراهيم، 2020) بعنوان " الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعات بجمهورية مصر العربية " وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدي تأثير الإنفاق العام في النمو، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق العام أدى الي الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وان هذه الزيادة في الإنفاق العام كان لها اثر ايجابي علي معدلات النمو.

ودراسة (سليمان و عيسى، 2019) بعنوان " اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا (دراسة قياسية 1980-2014)" وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة وطردية بين الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث حيث يعرض المبحث الاول الانفاق العام في الفكر الاقتصادي والمبحث الثاني تطور حجم الإنفاق التنموي العام في ليبيا خلال الفترة (2000- 2019) والمبحث الثالث تطور حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعة والاهمية النسبية له خلال الفترة (2000- 2019) والمبحث الرابع اثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019).

المبحث الاول: الانفاق العام في الفكر الاقتصادي

يتطلب قيام الدولة على اختلاف هيئاتها بنشاطها المالي، الذي تستهدف به إشباع الحاجات العامة، إلى تحمل نفقات ضخمة تتمثل فيما تدفعه من مبالغ نقدية يتزايد حجمها بصورة مستمرة، تسمى النفقات العامة تمييزا لها عن نفقات الأفراد والشركات والمشاريع الخاصة المتعلقة بالنشاط المالي الخاص.

وبدالك تنطوي النفقات العامة على قيام الهيئات العامة (أو أشـــخاص القانون العام) من مركزية أو محلية باســـتخدام (أو إنفاق) مواردها النقدية بهدف إشـــباع الحاجات العامة، بحيث يمكن تحديد نطاق نشـــاط الدولة ودورها المتطور في المجتمع عن طريق تحليل النفقات العامة كما ونوعا، فالنفقات العامة تؤدي دورا هاما في حياة الأمة، فهي الأداة التي تســـتخدمها الدولة للقيام بأعمالها وتنفيذ مقرراتها، وهي المرآة التي تعكس فعالية الحكومة ونشـــاطاتها العامة، وتختلف أهمية النفقات العامة تبعا للمبادئ الســـياســـية والمعتقدات الاقتصادية السائدة، فقد اكتسبت النفقات دورا في ظل الدولة الحارسة يختلف عن الدور الذي تلعبه في ظل الدولة الراعية أو المتدخلة.

ويتضمن هذا المبحث المطالب التالية:

أولاً: مفهوم النفقات العامة و تطورها وتقسيماتها.

ثانياً: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة و ظاهرة تزايد حجمها.

اولاً: مفهوم النفقات العامة و تطورها وتقسيماتها.

يحدد مفهوم النفقة العامة باعتبارها مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة. والتطور الجوهري الذي حدث في طبيعة دور الدولة، من (الدولة الحارســـة)، إلى (الدولة المتدخلة)، ثم إلى (الدولة المنتجة)، انعكس على النشـــاط المالي للدولة، وعلى وجه الخصوص على طبيعة المالية العامة فنقلها من (المالية المحايدة) إلى (المالية الوظيفية)، ثم إلى (المالية التخطيطية)، ومن الطبيعي أن ينعكس أيضا هذا التطور على نظرية النفقات العامة، ذلك أن الماليين التقليديين كانوا ينظرون إلى هذه النفقات باعتبارها نوعا من الاستهلاك و من ثم التدمير للثروة القومية، أما الماليون الحديثون فينظرون إليها بصـــفة عامة، على أنها مجرد نقل للدخول والثروات من يد إلى أخرى دون أن تكون بطبيعتها مضيعة أو محطمة للثروة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قصر التقليديون أغراض النفقات العامة على تسيير المرافق العامة التقليدية، ومن ثم نادوا بحياد النفقات العامة، أما الحديثون فيرون إمكان استخدام هذه النفقات لتحقيق أغراض اقتصادية و اجتماعية.

تقســم كل دولة نفقاتها العامة في موازناتها إلى أقســام متعددة، تختلف في كثير منها، عن التقســيمات النظرية، وقد طرأ تطور كبير على التقسيمات الوضعية تبعا للتطور العام في القضايا المالية ومهام الدولة (عواضه، 1983)

ولم تلتزم الدول نهجا واحدا في تقســـيماتها للنفقات العامة، وإنما اختلفت فيما بينها، نتيجة عوامل تاريخية وإدارية، وعلى هذا فان التقسيمات العلمية للنفقات العامة لا تجد مكانها الواسع إلا في كتب الفقه المالي، ولكن ثمة ميزانيات لبعض الدول قد راعت، إلى حد كبير، هذه التقسيمات العلمية.

ثانياً: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة و ظاهرة تزايد حجمها.

إن دراســة الآثار الاقتصــادية للنفقات العامة تعتبر أمراً بالغ الأهمية لأنها تســمح لنا بالتعرف على الاســتخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة (لطفي، 1990).

وتتوقف الآثار الاقتصـــادية للنفقات العامة على عوامل عديدة، أهمها طبيعة هذه النفقات، والقصـــد الذي تهدف إلى تحقيقه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها، والوضع الاقتصادي السائد.

وتزداد النفقات العامة بصـورة دائمة في مختلف الأزمات والحضـارات وبصـورة شـاملة لشـتى الأصـقاع والدول، وهذا ما دعا فاجنر Wagner لوضع قانونه الذي عرفه باسمه، والذي يقضي بأن زيادة النفقات العامة تتناسب مع سعي الدولة نحو التطور الاقتصادي ومع اتســـاع الاعمال المنوطة بها، فالأجهزة المركزية واللامركزية في الدولة تعمل على زيادة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وتزداد أعباء الدولة المالية، وينعكس ذلك على زيادة حجم نفقاتها العامة، كما أن قيام الدولة بإشـــباع الحاجات العامة التي اعتادت تقليدياً الاضـــطلاع بها يزيد من كمية نفقاتها العامة، لأنها تقوم بواجباتها هذه بكفاية أكبر من الســـابق، ولان كلفة القيام بهذه الوظائف لا بد أن تزداد نتيجة التطور الاجتماعي والاقتصـــادي، فيعتمد قانون Wagner على التطور الطبيعي للإنســـان والمجتمع، فالميل دوماً نحو الرقي والتقدم يوســـع مفهوم الحاجات العامة ويزيد من أعباء الدولة ومؤســـســـاتها العامة وينعكس كل ذلك على حجم النفقات العامة ويؤدي إلى ازديادها.

وقد بقى تزايد حجم النفقات العامة بصورة بطيئة ونسبية حتى الحرب العالمية الأولى، ثم أخذ شكلاً مطرداً وسريعاً بعد عام 1914م، كما يختلف شـــكل الخط البياني لازدياد حجم النفقات العامة بتعدد الدول واختلاف نظمها، وتبعاً للعوامل الســـياســـية والاقتصـــادية الخاصة بكل منها، فهو يتصاعد بسرعة في الدول التي تعيش مرحلة التحويل الاشتراكي، وفي الدول النامية التي تسير نحو التصنيع وإقامة المشـــاريع الكبرى، ثم في الدول المتطورة التي تعاني من التضـــخم أو التي يصـــل فيها الدخل الفردي درجة عالية تزيد من إيرادات الدولة وتقدم الفرصة لتزايد النفقات العامة أيضاً.

تقتضـي سـلامة مالية الدولة أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصـاد العام فيها لدى قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط حتى يجيء هذا الإنفاق محققاً لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة (حشيش، 1992).

هذه الضـوابط يمكن إجمالها في ضـرورة أن تسـتهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصـوى للمجتمع من جهة، وأن يتم هذا من خلال الاقتصـاد في النفقات العامة والعمل على زيادة إنتاجيتها من جهة أخرى، ويتم التأكد من توافر الضـابطين السـابقين، بواسطة أساليب الرقابة المختلفة وعن طريق إخضاع نشاط الدولة المالي في هذا المجال لكافة الإجراءات والتدابير التشريعية السائدة.

المبحث الثاني: تطور حجم الإنفاق التنموي العام في ليبيا خلال الفترة (2000– 2019)

ولمعرفة مدى التطور الذي حدث في حجم الانفاق العام التنموي يمكن الاعتماد على الجدول رقم (1) وكذلك الشكل التوضيحي رقم (1) التاليين:

جدول رقم (1)

تطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2019)

القيمة: بالمليون دينار ليبي

السنة	الانفاق العام التنموي	معدل التغير في الانفاق العام التنموي%
2000	1,541	-
2001	1,539	-0.13
2002	3,706	140.81
2003	2,530	-31.73
2004	3,581	41.54
2005	9,597	168.00
2006	8,741.3	-8.92
2007	18,993	117.28
2008	28,903.3	52.18
2009	18,983.9	-34.32
2010	23,729.4	25.00
2011	0.0	-100.00
2012	5,500.0	-
2013	13,276.5	141.39
2014	4,482.4	-66.24
2015	3,861.9	-13.84
2016	1,747.6	-54.75
2017	1,887.7	8.02
2018	3,390.4	79.60
2019	4,637.5	36.78
المتوسط	8,031	27.81

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة. (المركزي، سنوات مختلفة)

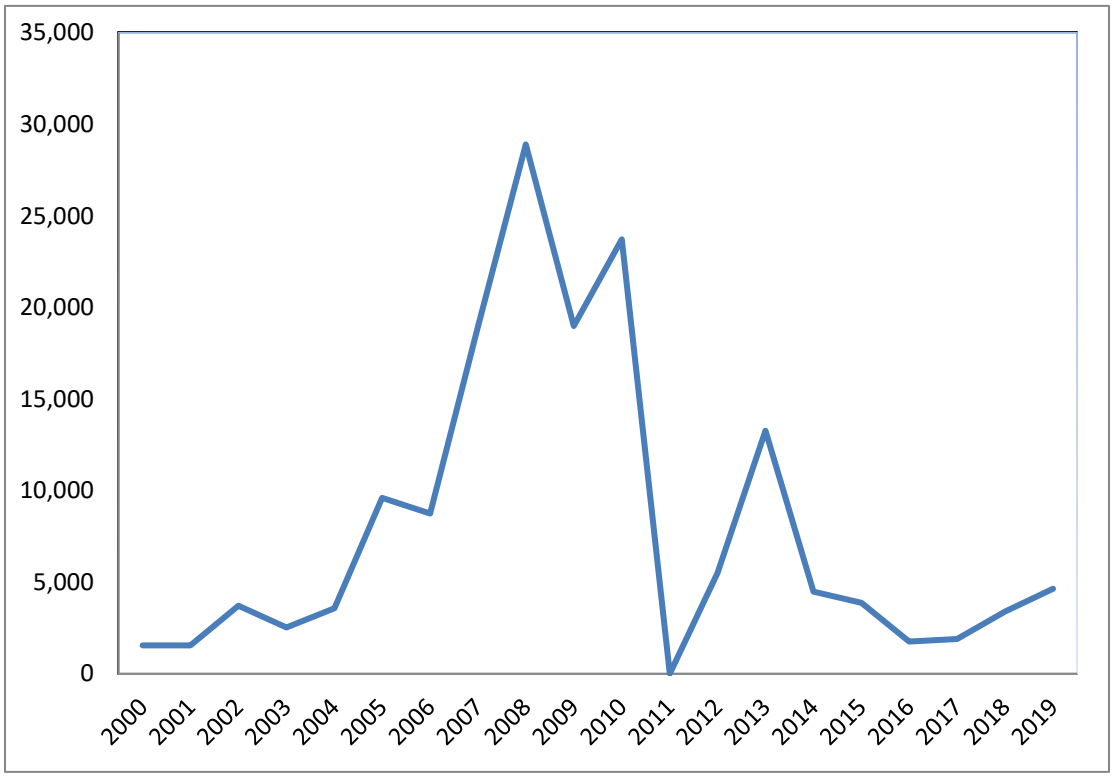

الشكل رقم (1)

يوضح تطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2019)

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد بيانات الجدول رقم (1)

ومن خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) السابقين يتضح ما يلي:

1- خلال الفترة (2000- 2010) تذبذب في الانفاق العام التنموي في الاقتصـــاد الليبي بين الارتفاع والانخفاض و تراوح بين حد ادنى 1,539 مليون دينار ليبي عام 2001، وحد اقصى 28,903.3 مليون دينار ليبي عام 2008 وبمتوسط بلغ نحو 11,077 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة. وقدر معدل التغير في الانفاق العام التنموي في الاقتصـــاد الليبي خلال نفس الفترة بين حد ادني -34.32% عام 2009 وحد أقصـــي 168.00 % عام 2005 وبمتوســـط بلغ نحو 46.97 %.

2- خلال الفترة (2011- 2019) شـــهد الانفاق العام التنموي في الاقتصـــاد الليبي خلال الفترة (2014-2016) انخفاض في الانفاق الحكومي بينما شـــهدت باقي الاعوام خلال الفترة (2011- 2019) زيادة في معدل نمو الانفاق الحكومي و بلغ الانفاق العام التنموي الصـــفر في عام 2011 وتراوح الانفاق العام التنموي في الفترة (2011-2019) بين حد ادنى 1,747.60 مليون دينار ليبي عام 2015، وحد اقصـــى 13,276.50مليون دينار ليبي عام 2019 وبمتوسط عام 4,848.00 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة. وقد تروح معدل التغير في الانفاق العام التنموي في الاقتصـــاد الليبي خلال الفترة 2011- 2019 بين حد ادني بلغ نحو (-66.24%) عام 2014 وحد أقصـــي (141.39 %) عام 2013 وبمتوسط (18.71%).

المبحث الثالث :تطور حجم الناتج المحلي لقطاع النفط والاهمية النسبية له خلال الفترة)2000– 2019(

ولمعرفة مدى التطور في حجم الناتج المحلي لقطاع النفط والاهمية النســـبية له خلال الفترة (2000- 2019): يمكن الاعتماد على الجدول رقم (2) وكذلك الشكل التوضيحي رقم (2) التاليين:

جدول رقم (2)

تطور حجم الناتج المحلي لقطاع النفط والاهمية النسبية له خلال الفترة (2000– 2019)

(القيمة: بالمليون دينار ليبي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي		الناتج المحلي لقطاع النفط		نسبة الناتج المحلي لقطاع النفط إلى الناتج المحلي الاجمالي
	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%	%
2000	18,456.90	-	6,661.00		37.80
2001	18,079.10	-2.05	7,032.70	5.58	32.07
2002	25,914.10	43.34	14,211.50	102.08	46.76
2003	37,360.70	44.17	21,514.40	51.39	57.59
2004	48,159.00	28.90	30,848.40	43.38	64.13
2005	66,618.60	38.33	46,205.70	49.78	69.53
2006	79,029.90	18.63	58,358.10	26.30	72.29
2007	92,693.60	17.29	61,834.20	5.96	69.27
2008	102,242.90	10.30	74,121.90	19.87	70.11
2009	70,493.30	-31.05	47,087.10	-36.47	54.57
2010	92,978.20	31.90	66,801.20	41.87	71.85
2011	47,549.50	-48.86	29,475.10	-55.88	61.99
2012	112,591.00	136.79	84,571.90	186.93	75.11
2013	111,438.60	-1.02	55,673.40	-34.17	49.96
2014	85,484.50	-23.29	26,723.50	-52.00	31.26
2015	74,477.50	-12.88	16,021.40	-40.05	21.51
2016	74,652.60	0.24	10,907.30	-31.92	14.61
2017	99,496.20	33.28	27,699.30	153.95	27.84
2018	112,250.00	12.82	43,738.20	57.90	38.96
2019	104,180.80	-7.19	38,650.90	-11.63	37.10

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

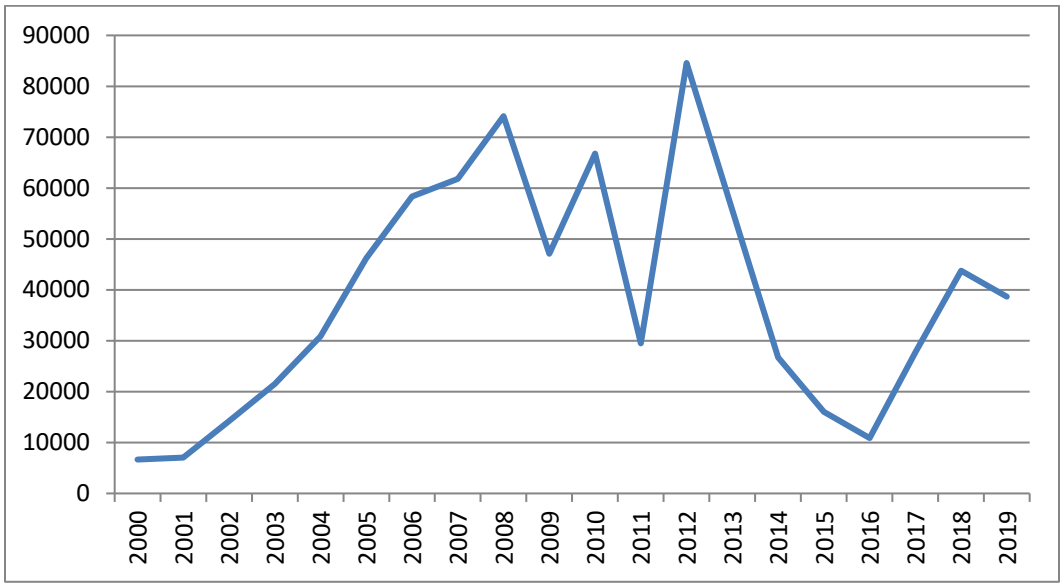

الشكل رقم (2)

تطور حجم الناتج المحلي لقطاع النفط في ليبيا بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000– 2019)

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد بيانات الجدول رقم (2)

ويمكن استخلاص من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) السابقين ما يلي:

1-شهدت الفترة (2000- 2010) شبه تزايد متواصل في حجم الناتج المحلي لقطاع النفط في ليبيا بالأسعار الجارية باستثناء عام 2009 الذي شهد انخفاض في الناتج المحلي لقطاع النفط بنسبة بلغت 36%، وقد تراوح حجم الناتج المحلي لقطاع النفط بين حد ادنى بلغ نحو 6,661.00 مليون دينار ليبي عام 2000، وحد اقصى بلغ نحو 74,121.9مليون دينار ليبي عام 2008 وبمتوسط عام بلغ نحو 39,516 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة.

- في حين قدر معدل التغير في حجم الناتج المحلي لقطاع النفط في ليبيا بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو 36.47 % عام 2009 وحد أقصي بلغ نحو 102.08% عام 2002 وبمتوسط عام بلغ نحو 30.97%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010) والشكل البياني لها كما هو مبين في الجدول رقم (3) و الشكل رقم (3) التاليين:

جدول رقم (3)

معادلة الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2010)

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي	
						كميا	%
الناتج المحلي لقطاع النفط	مليون (دينار)	$GDP = 5479.70 + 6807.27x$ *(6.86)	0.84	47.10	39516.02	6807.27	%9.08

المصدر: عمل الباحثان باستخدام برنامج spss الاحصائي وبالاعتماد على البيانات في الجدول رقم (5).

(GDP القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضوع الدراسة (الناتج المحلي لقطاع النفط) في السنة، x عنصر الزمن حيث تساوي 0،1،2،.....10

والارقام بين الاقواس اسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة t)

الشكل رقم (3)

الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2010)

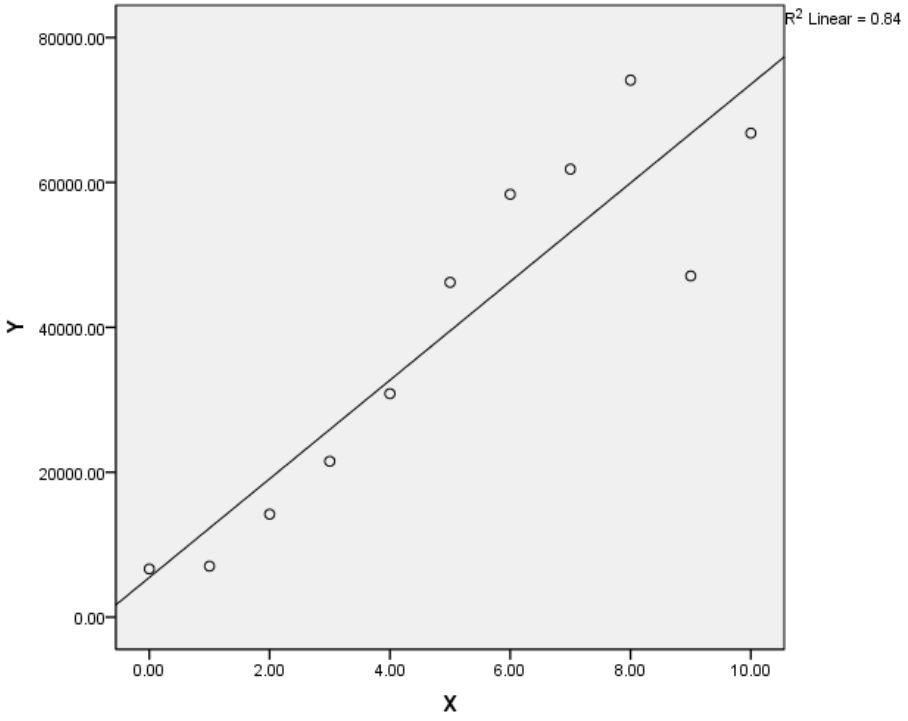

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (3) وباستخدام برنامج spss الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (3) والشـــكل رقم (3) الســـابقين أن الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصـــاد الليبي خلال الفترة (2000-2010) قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصـائيا بلغ نحو 6807.27مليون دينار سـنويا، بمعدل زيادة سـنوي بلغ نحو 17.23% من المتوســط العام خلال نفس الفترة،كما قدر معامل التحديد بنحو 0.84 أي أن نحو 84 % من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي لقطاع النفط يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن.

2-شهدت الفترة (2011- 2019) شبه انخفاض متواصل في حجم الناتج المحلي لقطاع النفط في ليبيا بالأسعار الجارية، وقد تراوح حجم النـاتج المحلي لقطـاع النفط بين حـد ادنى بلغ نحو 10,907.3 مليون دينـار ليبي عـام 2016، وحـد اقصـــى بلغ نحو 84,571.9مليون دينار ليبي عام 2012 وبمتوسط عام بلغ نحو 37,051.2مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة.

في حين قدر معدل التغير في حجم الناتج المحلي لقطاع النفط في ليبيا بالأســـعار الجارية خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -55.88% عام 2011 وحد أقصي بلغ نحو 186.93% عام 2012 وبمتوسط عام بلغ نحو 19.24%.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصـــاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019) والشـــكل البياني لها كما هو مبين في الجدول رقم (4) و الشكل رقم (4) التاليين:

جدول رقم (4)

معادلة الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011– 2019)

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي	
						كميا	%
الناتج المحلي لقطاع النفط	مليون (دينار)	$GDP = 47555.38 - 2626.04x$ *(0.90-)	0.10	0.8	37,051.2	−2626.04	7.09

المصدر: عمل الباحثان باستخدام برنامج spss الاحصائي وبالاعتماد على البيانات في الجدول رقم (4).

(GDP القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضوع الدراسة (الناتج المحلي لقطاع الصناعات) في السنة، x عنصر الزمن حيث تساوي 0،1،2،.....10 والارقام بين الاقواس اسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة t)

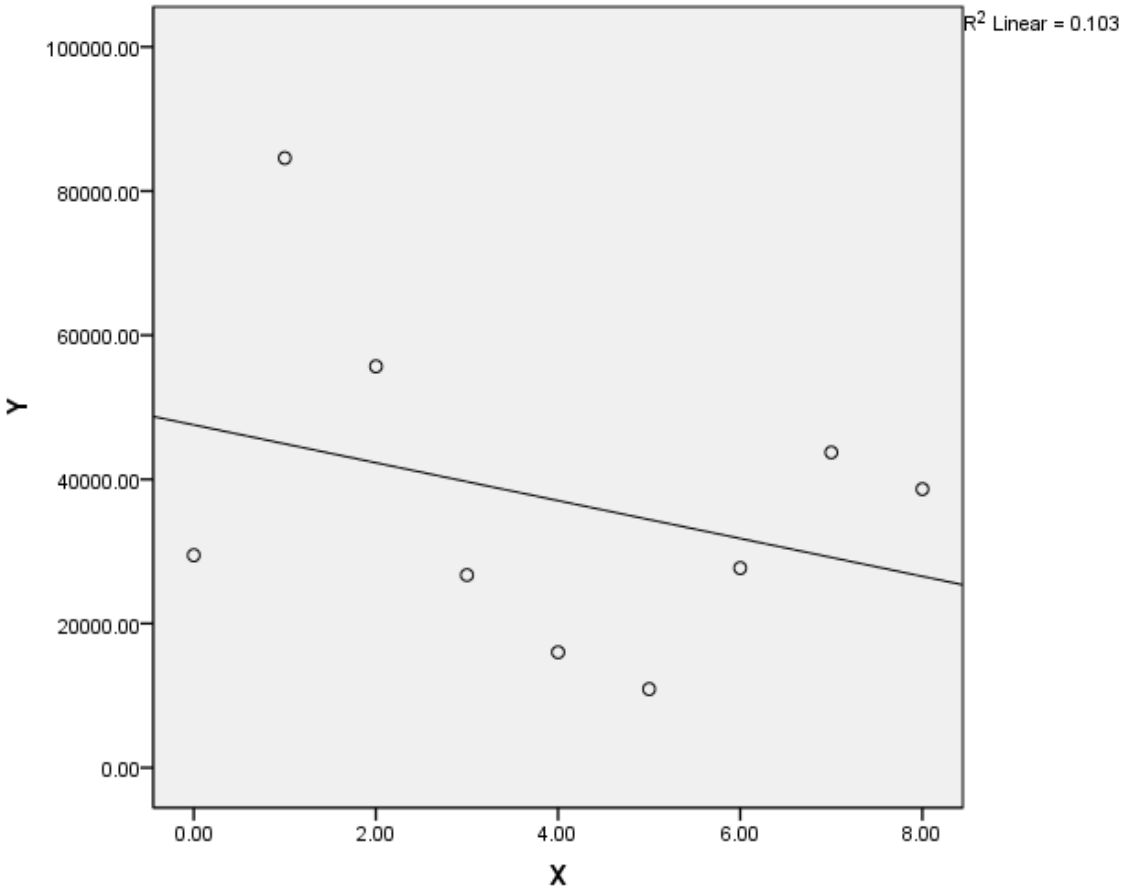

الشكل رقم (4)

الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011– 2019)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (4) وباستخدام برنامج spss الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) السابقين أن الناتج المحلي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2019) قد أخذ في الانخفاض بمقدار بلغ نحو 2626.04مليون دينار سنويا، بمعدل انخفاض سنوي بلغ نحو 7.09% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو 0.10 أي أن نحو 10 % من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي لقطاع النفط يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن.

المبحث الرابع :اثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2019)

لمعرفة اثر الإنفاق العام التنموي على نمو الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019) سوف نقوم بحساب معامل الارتباط بيرسون ومعامل التحديد بين الإنفاق العام التنموي والناتج المحلي لقطاع النفط خلال الفترة المذكورة، وسوف نقسم الفترة (2000- 2019) إلى فترتين الفترة الاولى (2000-2010) والفترة الثانية (2011-2019) وذلك للأسباب التالية:

أ- الحروب والظروف الامنية والسياسية ووجود حكومتين حكومة في المنطقة الشرقية وحكومة في المنطقة الغربية وما ترتب عليها من انقسام المؤسسات السيادية التي تمر بها ليبيا منذ 2011.

ب- اختلاف اتجاه المتغيرات الاقتصادية المدروسة في البحث ويبدو هذا واضحا من خلال القيم ومعدلات النمو والشكل البياني للمتغيرات خلال الفترتين.

1) اثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010):

جدول رقم (5)

معامل الارتباط بين الناتج المحلي لقطاع النفط والإنفاق العام التنموي خلال الفترة (2000- 2010)

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
الإنفاق العام التنموي	0.893	0.00

يعرض الجدول السابق رقم (5) معامل ارتباط بيرسون بين الناتج المحلي لقطاع النفط والإنفاق العام التنموي حيث بلغ معامل الارتباط بين الإنفاق العام التنموي والناتج المحلي لقطاع النفط خلال الفترة (2000-2010) حوالى 0.89 ، ما يعني وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى معنوية 0.01 ، وبحساب معامل التحديد يلاحظ أنه بلغ 0.80 ، ما يعني أن 80 بالمئة من تغيرات الناتج المحلي لقطاع النفط تعود إلى التغيرات في الإنفاق العام التنموي.

2) اثر الإنفاق العام التنموي على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019):

جدول رقم (6)

معامل الارتباط بين الناتج المحلي لقطاع النفط والإنفاق العام التنموي خلال الفترة (2000- 2010)

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
الإنفاق العام التنموي	0.513	0.158

يعرض الجدول الســـابق رقم (6) معامل ارتباط بيرســـون بين الناتج المحلي لقطاع النفط والإنفاق العام التنموي حيث بلغ معامل الارتباط بين الإنفاق العام التنموي والناتج المحلي لقطاع النفط خلال الفترة (2000-2010) حوالى 0.51 ، ما يعني وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى معنوية 0.05 ، وبحساب معامل التحديد يلاحظ أنه بلغ 0.26 ، ما يعني أن 26 بالمئة من تغيرات الناتج المحلي لقطاع النفط تعود إلى التغيرات في الإنفاق العام التنموي.

النتائج

1- قدر معدل النمو في الانفاق العام التنموي في الاقتصـــاد الليبي خلال الفترة (2000-2010) بمتوســـط بلغ نحو 46.97 % في حين ســـجل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط خلال نفس الفترة 30.97% في المتوسط.

2- قدر معدل النمو في الانفاق العام التنموي في الاقتصـــاد الليبي خلال الفترة (2011-2019) بمتوســـط بلغ نحو 18.71 % وسجل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط خلال نفس الفترة 19.24% في المتوسط.

3- نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بلغت 58.72% خلال الفترة (2000-2010).

4- نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بلغت 39.82% خلال الفترة (2011-2019).

5- خلال الفترة (2000-2010) كانت 80% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط يكون مسئولا عن شرحها متغير الانفاق التنموي .

6- خلال الفترة (2011-2019) كان 26% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط يكون مسئولا عن شرحها متغير الانفاق التنموي.

التوصيات

1- العمل على تطوير الصناعات البتروكيمياوية وتطوير الصناعة النفطية وتصدير المنتجات النفطية بدلاً من تصدير النفط الخام.

2- ان المرحلة القادمة تتطلب العمل على رسم سياسات اقتصادية واضحة المعالم و إعداد برنامج تطبيقي لها بما يكفل تحقيق الرفاهية للمواطن وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

3- الاتجاه محو الصناعات الاستراتيجية التي تتوفر خاماتها محليا حتى لو كانت كثيفة الاستخدام للطاقة في البداية كمرحلة انتقالية الى حين تتغير المزايا النسبية نحو الخامات او عناصر الانتاج التي عن طريقها يمكن اقامة صناعات غير مستهلكه للطاقة في المستقبل القريب.

4- ضرورة تحييد الإنفاق التنموي عن التقلبات السعرية للنفط من خلال تفعيل دور "صندوق احتياطي الأجيال" أو صناديق الاستقرار المالي.

5- توجيه جزء أكبر من الإنفاق الاستثماري نحو تقنيات الاستخراج الحديثة لرفع كفاءة الحقول المتقادمة وزيادة الناتج النفطي.

6- أهمية العمل على تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني لتقليل الحساسية المفرطة للناتج المحلي تجاه قطاع النفط فقط.

المراجع

1- أشرف عبد المحسن الشريف. تقييم الوثائق الأرشيفية ._الإسكندرية :دار الثقافة العلمية ،2002 .

2- جمال الخولى. إدارة الوثائق والمعلومات في المؤسسات ._القاهرة : دار الثقافة العلمية ،2012.

3- جمال الخولى. مدخل لدراسة الوثائق والأرشيف الإسكندرية : دار الثقافة العلمية ،2002. .

4- سلوى على ميلاد. قاموس مصطلحات الأرشيف ._ القاهرة : دار الثقافة ، 1982.

5- فهد إبراهيم العسكر. التوثيق الإداري . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2009.

6- محمد حسن جاد الله. إدارة الوثائق الجارية في الهيئات والمؤسسات و المنظمات الإسكندريه : دار الثقافة العلمية ، 2011م .

مقالات الدوريات :

1- اسماعيل صعصاع البديري ، عمار حنين منصر. دور الإدارة في الحفاظ على الوثانق في التشريع العراقي ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، مج 28 ،ع6،2020 .

2- مياسة تيسير حمدان حمادنة. إدارة الوثائق الجارية في مركز الرعاية الإجتماعية ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، ع35، 2017 .

الرسائل العلمية :

1- أمينة يوسف عبدالسلام. الوثائق الجارية لكلية الإنسانية بنات _ القاهرة : جامعة الأزهر،2023 .(رسالة ماجستير)

2- سليمان المحجوب. إدارة الوثائق الجارية بجامعة مصراتة _ الأكاديمية الليبية : 2021.(أطروحة دكتوراه)

3- محمد خير ، عزات كساب. متطلبات نجاح نظم إدارة الوثائق الإلكترونية في الهيئة العامة للتامين والمعاشات _ غزة : الجامعة الأسمرية لدراسات العليا ، 2008م . (رسالة ماجستير)